المتشابه في القرآن ، للطريثيثي :
دراسة للكتاب ونسخه الخطية

د. عبد الرحمن السالمي(*)

ظلَّ تراث المعتزلة قرونًا طويلة متواريًا أو شبه متوارٍ ، وخلال العقود الخمسة الماضية جرى اكتشاف جزء من هذا التراث ، وصدر عددٌ لا بأس به من مخطوطاته محققةً ، وقامت عليه مجموعةٌ من الدراسات المهمة .

في عام ٢٠٠٢ وقعنا على كتاب « المتشابه في القرآن الكريم » لرُكْن الدين أبي طاهر الطُّرَيْثيثي ، فكان ذلك - في تقديرنا - إضافةً مهمة في التعرُّف على هذا التراث (المعتزلي) ذلك أن الكتاب يُعَدُّ أسبَق التفاسير الموضوعية في تراثنا الإسلامي عامَّة ، وقد بناه صاحبه على منهج خاص يجعل منه كتابًا فريدًا ومتميِّزًا .

وهذه الدراسة تهدف إلى التعريف بالطُّرَيْثيثي ، وكتابه ، وتقديم دراسة أوَّلية لنُسَخ الكتاب الخَطيَّة .

(١)

أبو طاهر الطريثيثي

لم نستطع العثور على ترجمة ، أو ذكر لأبي طاهر الطُّرَيْثيثي لا في كتب المعتزلة ، ولا في كتب التَّراجم والطَّبقات عامَّة ، مما جعلنا في حيرة حين بدأنا كتابةَ ترجمة عنه ، وكلُّ ما توصَّلنا إليه هو من نتائج استقراء نصوص الكتاب ، واقتباساته ، أو النظر في الشخصيات الواردة فيه .

(*) رئيس تحرير مجلّة « التسامح » - وزارة الأوقاف العُمانيَّة .

إنَّ أهم مصادر الكتاب هما كتابا « المتشابه في القرآن » ، للقاضي عبد الجبار (٣٢٥-٤١٥/١٠٢٥)[١]، و«الكشاف» للزمخشري (٤٦٧-٥٣٨/١٠٧٥-١١٤٤)[٢]، وهما - كما نعلم - الممثّلان للتفاسير المعتزلية. ومن خلال المقارنة بين الاقتباسات، وملاحظة توارد الأدلّة وتشابه الحُجَج والبراهين بين كتاب الطُّرَيْثيثي والكتابين - يبدو أنَّ العلاقة أكثر وضوحًا بين الطُّرَيْثيثي و « الكشاف » بل إن هنالك اقتباسات لِفِقْرات كثيرة شبهَ كاملة بينهما ، وهو ما يثير الاهتمام والتساؤل: أيُّهما المتقدم وأيُّهما المتأخر ؟ لأن ذلك سيفصح بعض الشيء عن شخصية الطُّرَيْثيثي ، وعن زمنه .

لدينا ثلاثة افتراضات :

الأول : أن يكون القاضي عبد الجبار قد اقتبس من أبي طاهر ، مما يشير إلى أن أبا طاهر عاش في أوائل القرن ٤هـ/١٠م .

والثاني : أن يكون أبو طاهر هو المقتبس ، مما يشير إلى أن أبا طاهر عاش في القرن ٦هـ/١٢م . ويؤيد هذا الرأيَ أن أبا طاهر اقتبس من كتاب القاضي عبد الجبار ولم يُشِرْ إليه .

والثالث : أنهما يقتبسان من مرجع مشترك ، وكلاهما لا يشير إليه ، فهما متعاصران . وهذا يشير إلى احتمال أن أبا طاهر عاش بين القرنين ٥-٦ هـ / ١١-١٢م .

وربما يؤيد هذا الافتراض (الأخير) أمران :

---

(١) القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني ، متشابه القرآن ، تحقيق عدنان محمد زرزور ، دار التراث ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٦٩م .

(٢) جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، الكشاف ، ضبطه ورتبه محمد عبد السلام شاهين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣ ، ٢٠٠٣م .

(أ) أن هذه الآراء والاستنتاجات الكلامية للمعتزلة كانت متداوَلة خلال القرنين ٤-٥هـ/١٠-١١م ، فلا يحتاج إلى ذكر المصدر أو المرجع المنقول منه .

(ب) أن مصنّفات التّفاسير القرآنية عادةً لا تشير إلى مصادرها ، وهذا أمرٌ يكاد يكون عامًّا في منهج - أو طريقة - كتابة التفاسير خلال العصور الإسلامية المبكّرة .

أما الافتراض الثاني الذي يقول بتأخر أبي طاهر عن عبد الجبار ، فيستند إلى ردود أبي طاهر على الأشعرية والحنابلة ، فأبو الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ/ ٩٣٥م)، لم تُتداول آراؤه في الكتابات المعتزلية بشكل موسّع إلا بأَخَرة ، نعني منذ النصف الثاني للقرن ٤هـ/١٠م ، بدءًا من القاضي عبد الجبار في كتابه «المغني»، مرورًا بتلميذه أبي القاسم البُسْتي[١] .

كما يستند إلى أنَّ أبا طاهر يميز في تقسيمه لآراء مدرسة أهل الحديث الكلامية ، ويصنّفها إلى حنابلة ، وأشعرية ، ونجارية ، وكلابية ، وهي لم تتضح معالمها ومسمَّياتها بشكل دقيق إلا في نهاية القرن ٣هـ/٩م .

وثَمَّ مستند يُستفاد من الحاكم الجُشَمي (ت ٤٨٤هـ/١١٠١م) الذي يذكر في طبقات المعتزلة رجلاً اسمه « أبو طاهر عبد الحميد بن محمد البخاري » ، قرأ على القاضي عبد الجبار ، وله مؤلَّف « ديوان الأصول »[٢] . على أنَّ هذا قد يكون من قبيل التشابه في الكُنَى ، فإذا أضفنا إلى ذلك اختلافَ نسبة الرجلين (الطُّرَيْثيثي ، البخاري) تعذَّر القول بأنهما شخص واحد .

---

(١) انظر: أبو القاسم البستي ، كتاب البحث عن أدلة التكفير والتفسيق ، تحقيق ويلفرد مادلونك وزابينة أشميتكه ، مطابع جامعة طهران ، طهران ، ٢٠٠٣ .

(٢) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ، تحقيق فؤاد سيد ، ص٣٨٧-٣٨٨ ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٧٤ .

ولا تفوتنا الإشارة إلى أنَّ التشابه بين أبي طاهر والقاضي عبد الجبار ليس مقصورًا على الآراء الكلامية فقط ، فالفصل الأخير من كتاب أبي طاهر- وهو الفصل العاشر - يتّضح من خلاله أنهما ينتميان إلى الآراء الفقهية الشافعية وأصول الفقه الشافعي .

على ضوء ما سبق نستبعد الافتراضين الثاني والثالث (أن يكون أبو طاهر قد عاش قبل القاضي عبد الجبار ، أو أن يكونا متعاصرين) ؛ لأمور :

الأول : أن أبا طاهر ذكر في كتابه خمس شخصيات معتزلية ، وهي[1] : أبو الهُذَيْل العلاّف (١٣١ - ٢٢٦هـ / ٧٤٨ - ٨٤٠ م) ، وأبو علي الجُبَّائي (ت ٣٠٣هـ/٩١٥م) ، وأبو هاشم (ت ٣٢١هـ/ ٩٣٣م) ، وإبراهيم النَّظّام (ت ٢٢٠-٢٣٠هـ/ ٨٣٥-٨٤٥م) ، وأبو محمد عبد الله الرَّامَهُرْمُزي (ت. قبل سنة ٣٥٠هـ/٩٤٢م) وهو من معاصري أبي علي الجُبَّائي ، وأبو زيد البَلْخي (٢٣٥-٣٢٢هـ/٨٤١-٩٤٣م) ، وهو صديق لأبي القاسم البَلْخي (ت ٣١٩هـ/ ٩٣١م) ، ويشير إلى أبي زيد بقوله : شيخنا ، بوصفه أستاذًا معاصرًا له ، أو تقديرًا له في الأسبقية . وهذه الإشارة تدعو إلى احتمال أن أبا طاهر كان زيديًّا ، ويظهر ذلك من خلال استقراء آرائه في الإمامة ، فهو يردُّ على كلا الفريقين المناصرين والمدّعين ، سواء في أحقية علي بن أبي طالب أو أبي بكر - رضي الله عنهما - وهذا قَلّما يوجد إلا في آراء الزيدية . وإشارته إلى أبي زيد بكلمة « الشيخ » يشير بها كذلك إلى أبي هاشم الجُبَّائي ، ثم إن أبا زيد وأبا هاشم كانا متعاصرين ، فلعلّه كان تلميذًا لكليهما . وهذا يدعونا إلى القول بأن أبا طاهر وُلِدَ في بداية القرن ٤هـ/١٠م بطُرَيْثيث ، ولذلك نُسب إليها ، ثم هاجر في طلب العلم ،

(١) يمكن الرجوع بشكل موسع عن هذه الشخصيات إلى دائرة المعارف الإسلامية ، الطبعة الثانية .

وتتلمذ في بداية عمره على أبي هاشم الجُبَّائي ، ثم تتلمذ على أبي زيد البَلْخي ، ولكنه لم يعمِّر طويلاً ، فقد توفّي في بداية منتصف القرن ٤هـ/١٠م .

ثم إن هناك أبا محمد عبد الله الرامَهُرْمُزِي ، وهي شخصية مشتركة بين أبي طاهر والقاضي عبد الجبار ، أبو طاهر يذكره في كتابه ، والقاضي تتلمذ عليه في مقتبل عمره[١] ، وهو ما يساعد على الميل إلى هذا الترجيح .

والثاني : ردوده على الأشعرية ، وذلك نتيجة لبروز أبي الحسن الأشعري حينَها ، وبداية انتشار آرائه الكلامية بشكل واسع ، وكان ذلك سابقًا على أبي بكر الباقلاّني (ت ٤٠٣هـ/١٠١٣م) ، فهو لا يشير إليه مطلقًا ، أو إلى الشيوخ الذين طوَّروا الفكر الأشعري في ما بعد ، كالجويني (ت٤٧٨هـ) والغزالي (ت٥٠٥هـ) وغيرهما .

والثالث : لم تُذْكَرْ في الكتاب شخصياتٌ أخرى يمكن الاستناد إليها ، حتى ما بعد النصف الأول من القرن ٤هـ/١٠م .

والرابع : من خلال استقراء النص نجد أن أبا طاهر يولي اهتمامه المباشر للردِّ على تلك المزاعم حول المطاعن في القرآن ، وكذلك الآراء حول تثبيت دلائل النبوة . ومثل هذا النوع من التأليف اشتهر خلال القرنين ٣- ٤هـ/ ٩-١٠م ، مثل مصنّفات القاسم بن إبراهيم الرَّسّي في ردّه على ابن المقفّع[٢] ، و « بيان إعجاز القرآن » لأبي سليمان أحمد بن محمد الخَطّابي (ت ٣٣٨-٣٤٠هـ/٩٤٠-٩٤٢م) ، و « النُّكت في إعجاز القرآن » لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّمّاني

(١) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ، ٣١٢-٣١٧ ، ٣٦٦؛ الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، القاهرة ، ١٩٣١ ، ج٨ ، ١١٣ .

(2) Josef Van Ess, Some Fragments of the Mu'āradat al-Qurān attributed to Ibn al-Muqaffa'", in Studia Arabica & Islamica Festschrift for Ihsān 'Abbās, edited by Wadād al-Kadī, American University of Beirut, 1981, p. 151-163.

(ت ٣٨٦هـ/٩٩٦م)[١]، و « إعجاز القرآن » للباقِلاّني (ت ٤٠٣هـ/١٠١٣م)[٢]، و « تنزيه القرآن عن المطاعن » للقاضي عبد الجبار[٣] . لقد بدأت النظرة الأدبية للقرآن من خلال انعكاسات فهم النص وتطوُّر نظريات النقد الأدبي عند العرب ، والْتُفِتَ إلى اختلافات اللغة وطرق استخدامها خلال القرنين ٣-٤هـ/٩-١٠م ، وحدث تطورٌ أكبر تمثَّل في الجمع بين ازدواجية الإعجاز واللغة القرآنية ، وصارت هناك نظرة تحكم على القرآن بمقاييس اللغة العربية الكلاسيكية ، بيد أنها فترة ازدهرت فيها - على ما يبدو - كثرةُ أقوال الطّاعنين في القرآن ، ومحاولة الرد على هذه المطاعن . وردوده اتّسمت بتشابه واضح مع آراء الباقلاني والقاضي عبد الجبار ، فهو لا يتطرّق إلى الآراء الكلامية التي ازدهرت في ما بعد القرن ٥هـ/١١م[٤] .

والخامس: إذا ما افترضنا تأخُّر الفترة التي عاشها أبو طاهر إلى القرنين ٥-٦هـ ، فإنَّه يتحتَّم عليه عرض الآراء والتفسيرات الباطنية للقرآن ، خصوصًا أن إقليم قوهستان كان يعدُّ من أقوى المعاقل الإسماعيلية[٥] . ونحن نعلم أن ثَمَّ مصنّفاتٍ أُلِّفت للردّ عليها ، منها مصنّفات ألّفها الغزالي (ت ٥٠٥هـ/ ١١١١م)

(١) انظر : ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

(٢) أبو بكر الباقلاني ، إعجاز القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

(٣) القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني ، تنزيه القرآن عن المطاعن ، دار النهضة الحديثة ، بيروت ، (د.ت).

(٤) للمزيد انظر :

G. E. Von Grundebaum, A tenth century of Arabic literary theory and Criticism. The Section on Poetry al-Bāgillānī's I'jāz al-Qurān, Chicago University Press, Chicago, 1950.

(5) F. Daftary, Ismailis in Medieval Muslim Societies: A Historical Introduction to an Islamic community, Institute of Ismaili Studies, London, 2006, p. 124-149.

في « الرد على الباطنية »[1] ، والحاكم الجُشَمي (ت ٤٨٤هـ/١١٠١م) في « الرد على الباطنية »[2] ، إلا أنه لم يشر إلى الإسماعيلية والباطنية أو حتى بمسمَّاها ، ولا تكلَّم عنها من خلال ذكره وتصنيفه للفرق . وردوده على الشيعة كانت مُنْصَبَّة حول الإمامة ، وإشارته لهشام بن الحكم حول التَّشبيه والتجسيم إنما تعكس الآراءَ المبكرة لعلوم الكلام الشيعية « الاثنا عشرية » ، ولا تمثل وجهات النظر تلك بعد التحول الذي طرأ عليها خلال القرن ٥هـ/١١م.

وبالجملة فإن الملاحظ في تفسير أبي طاهر أنه لا يسلك مسلك القاضي عبد الجبار في التفسير ، على الرغم من التَّشابه في الموضوع والاقتباسات ؛ إلا أن منهج القاضي عبد الجبار يمكن وصفه بالمنهج التقليدي الذي يتماشى وترتيب سور القرآن ، على حين إن منهج أبي طاهر أكثر تأصيلاً ؛ بربط الآيات المتشابهة المراد تفسيرها بتقسيم تلك الآيات القرآنية موضوعيًّا بحسب الآراء الكلامية .

كما أنَّ أبا طاهر كان يعتمد الأسلوب البياني اللغوي أكثر من القاضي عبد الجبار ، في محاولة منه مقاربةَ التفسير القرآني على ضوء معطيات البلاغة اللغوية .

(١) أبو حامد الغزالي ، المستظهري في فضائح الباطنية أو فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية ، تحقيق عبد الرحمن بدوي ، دار ببليون ، باريس ، ٢٠٠٦ .

(٢) الحاكم المحسن بن كرامة الجشمي ، الرد على الباطنية ، مخطوط بالمكتبة السليمانية ، إستانبول ، رقم ٨١٠ .

(٢)

طريثيث :

يُنْسَب أبو طاهر إلى طُرَيْثيث ، التي نرى في المصادر تغييرات كثيرة على لفظها ، ولا شك أنها امتدت إلى نُطْقها ، فقد عرفت كذلك بطرثيث ، وترشيش ، وترشيس ، وترشيز .

ويوضِّح ياقوت مسمَّاها بقوله : طرثيث تطلق على محلّة ، بها قرى كثيرة من أعمال نيسابور ، وطُرَيْثيث قَصَبَتُها ، ويطلق عليها الخراسانيون ترشيش[١] .

وتقع محلّة طُرَيْثيث في الشمال الغربي لإقليم قوهستان ، الذي يقع بدوره في شمال شرقي إيران حاليًا ، وقد تم تحديد موقع هذه المدينة في منطقة بشت أو بوشت بقرب مدينة كَشْمَر[٢] ، وهذه المدينة - بحسب Le Strange - لم يعد لها وجودٌ على الخارطة ، فقد انتهت منذ بداية القرن ٩هـ/١٦م [٣] ، وذلك نتيجة الغزوات المتكرّرة التي تعرَّضت لها ، وكأن السكان - في ما يبدو - انتقلوا إلى إنشاء محلّة أخرى بالقرب منها ، وهي مدينة كندر في إيران ، بيد أن المنطقة لا تزال تحتفظ بالاسم ، وذلك لعراقة المدينة التي عُرفت في الأساطير الفارسية ، واشتُهرت بأنَّ فيها شجرة زرادشت .

ازدهرت طُرَيْثيث في القرون الإسلامية المبكّرة ، ويبدو أنها كانت مركزًا تجاريًّا للقوافل بين فارس وأصفهان ، ومنها إلى آسيا الوسطى ، ولذا عرفت بحومة نيسابور ، وبخزانة خراسان ، وازداد هذا الازدهار التجاري مع التوسّع البُوَيْهي (٣٢٠-٤٥٤هـ/ ٩٣٢-١٠٦٢م) في ضمّ الأقاليم الفارسية ، التي شهدت نهوضًا

---

(١) ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ج٤ ، ص٣٣ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٥٧ .

(٢) كَشْمَرُ : من قرى نيسابور . معجم البلدان ٤/٤٦٣ .

(3) G. Le Strange, The Lands of the Eastern Caliphate, Cambridge University Press, 1938. p. 354-363.

للفكر الاعتزالي والشيعي الذي أحدث توسُّعًا لكليهما ، بعد مرحلة سيطر فيها الفكر السُّنِّي خلال المرحلة الظاهرية (٢٠٥-٢٧٨هـ / ٨٢١-٨٩١م)، والسَّامانية (٢٠٤- ٣٩٥هـ/ ٨١٩-١٠٠٥م) .

ومع حلول القرن ٥هـ/١١م بلغت الدعوة الفاطمية في الأراضي الإيرانية ذروتَها في زمن المستنصر (٤٢٧-٤٨٧هـ/ ١٠٣٦-١٠٩٤م)، وكان الإسماعيليون الفرس يَدينون لسلطة داعي الدُّعاة الذي اتخذ من أصفهان عاصمة السَّلاجقة (٤٣١- ٥٩٠هـ/ ١٠٤٠-١١٩٤م) مقرًّا سريًّا لقيادته[١] ، التي حققت نجاحها مع دخول حسن الصَّبَّاح قلعة الموت عام ٤٨٤هـ/ ١٠٩٠م ، وكانت العلامة الفارقة لإقليم قوهستان ، وبداية لصراع مرير امتدّ ما يزيد على قرن ونصف[٢] .

وسرعان ما بعث حسن الصَّبَّاح، بعد نجاحه بثلاثة أعوام ٤٨٧هـ/١٠٩٣م، حسن قائيني إلى قوهستان ، وكان السكان متذمرين من الحكم السّلجوقي المتسلّط ، وأُعلنت ثورة شعبية من أجل الحصول على الاستقلال من الحكم السّلجوقي ، وأصبحت قوهستان - على إثر ذلك - مركزًا للدعوة الإسماعيلية[٣] ، فالإقليم لا يزال يحتفظ بآثار القلاع الإسماعيلية الشهيرة ، وهو

(1) F. Daftary, Persian Historiography of the Early Nizārī Isma'īlīs, Journal of the British Institute of Persian Studies, 30 (1992), pp. 91-97.

(2) Edmund C. Bosworth, The Isam'ilis of Quhistān and the Maliks of Nimrūz of Sīstan", in F. Daftary (ed)., Medieval Isma'ili History, pp. 221-229.

(3) F. Daftary, Hasan-i Sabāh and the Origins of the Nizārī Isam'ili Movement' in F. Daftary ed., Medieval Isma'ili History and Thought, Cambridge, 1996, 181-204; Marshall Hodgson, The Order of Assassins: The Struggle of the Early Nizari Isma'ilis Against the Islamic World. The Huge, 1955; Nadia Eboo Jamal, Surviving the Mongols; Nizari Quhistan and the Continuity of Ismaili Tradition in Persia, London, 2002.

ما مكّنهم من بَسْط نفوذهم ، وإن كان الإقليم قد ظل متوزعًا في نزعاته بين الفِرَق السُّنية والشِّيعة الاثنا عشرية والإسماعيلية .

ويذكر ابن الأثير أن السَّلاجقة حاصروا طُرَيْثِيثَ ونهبوها عام ٥٢٠هـ/ ١١٢٦م ، ولكن ما لبث أن انتقلت سيطرتها من جديد إلى القيادة الإسماعيلية[١] . ويذكر ياقوت الحموي أن قدومهم إليها كان عام ٥٣٠هـ/١١٣٦م[٢] ، وأنهم تمكّنوا من بسط سيطرتهم عليها ؛ لتكون مركزًا رئيسًا لنشر دعوتهم التي امتدت ما يقارب قرنًا ونصف قرن ، إلى أن سقطت المدينة على يد هولاكو مع الزحف المغولي سنة ٦٥١هـ/١٢٥٣م[٣] ، وتمكن من القضاء على الإسماعيلية والاستيلاء على معظم قلاعهم في قوهستان[٤] . وبعد أن انتهت الخلافات العسكرية للسيطرة على الإقليم استعادت طُرَيْثيث مكانتها التجارية ، لكنها انهارت مرة أخرى أمام قوة تَيْمورلَنْك عام ٧٨٣هـ/١٣٨١م ، ولم يَبْقَ من المدينة بعد نهبها غير أنقاض[٥] ، ومنذ ذلك الحين اختفى رسمها تدريجيًّا من الخارطة ، ولم يَبْقَ إلا اسمُها التاريخي[٦] .

---

(١) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، اعتنى به صهيب الكرمي ، بيت الأفكار الدولية ، الأردن ، ٢٠٠١ ، ص١٦٣١ .

(٢) ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ج ٤ ، ص ٣٣ .

(3) Robert Marshall, storm from the East: From Gengis Khan to Khubilai Khan, London, 1993, 195.

(4) Peter Willey, Eagle's Nest Isma'ili Castles in Iran and Syria, (I.B. Tauris in association with Institute of Ismaili Studies), London, 2005, pp. 71-79.

(5) Peter Willey, "The Assassins in Qohistan", Royal Central Asian Journal, 55 (1968), pp. 180-183.

(6) G. Le Strange, The Lands of the Eastern Caliphate, Cambridge University Press, 1938. p. 354-363.

(٣)

الكتاب :

(أ) المادة والبنية :

يقع هذا المصنَّف بين نوعين متمايزين من المصنّفات الإسلامية التقليدية : مصنّفات « متشابه القرآن » ، وكتب « علم الكلام » ، فهو يعالج موضوعاتٍ كلاميةً في تسعة فصولٍ من عشرة ، والعاشرُ في آراء المعتزلة العامة كالمعراج واللّوح المحفوظ ، وباب في أصول الفقه . ومعالجته لتلك الموضوعات كان على ضوء التفسير القرآني ، والأسلوب البلاغي للآيات المتشابهة ، فالآيات تُفسَّر بحسب مضامينها ، لا العكس ، فالمؤلّف معتزليّ ، مُلتزمٌ بالأصول الخمسة ، ويردُّ على مَنْ لا يقولُ بخَلْق القرآن ، كما يردُّ على مَنْ يقول : إنّ الله يخلُقُ أفعالَ العباد ، كما أنه يقول بالوعد والوعيد . ثم إنه يردُّ على سائر الفِرَق ، كالشيعة ، والخوارج ، والمرجئة ، والجبرية ، والحَشَويَّة ، والأشاعرة ، والحنابلة .

ومنهجُ المؤلّف هو منهجُ معتزلة البصرة حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، وأبرز معالمه : الاستدلال للمذهب من خلال النَّصِّ القرآني ، ويعتقد مادلونج أنه من أتباع مدرسة بغداد المعتزلية ، وذلك لوجود رابط بينه وبين أبي زيد البَلْخي ، وهو صديق أبي القاسم البَلْخي الذي يُعَدُّ أحد شيوخ هذه المدرسة . بيد أنّ المؤلّف ليس معنيًّا بإثبات عقائد المعتزلة فقط ، بل بالردّ على خصومهم أيضًا ، ولذا عقد الفصل الأولَ في إيضاح منهجه البياني أو اللُّغَوي ، مثلما فعل الشافعيُّ (ت ٢٠٤هـ/ ٨٢٠م) في « الرسالة »[1] . وفرَّع على ذلك تفصيلاً كبيرًا في مهاجمة الذين يقولون بالتَّشبيه والتَّجسيم ، واتّهم بذلك مقاتل بن سليمان

(١) محمد بن إدريس الشافعي ، الرسالة ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، القاهرة ، ١٩٤٠ .

(ت. في حدود ١٥٠هـ/ ٧٦٧م) ، وهشام بن الحكَم (ت. في حدود ١٧٩هـ/ ٧٩٥م) ، « وجماعة من الحنابلة » ، وذكر أن المسلمين في مسألة « المتشابهات » على ثلاثة مذاهب : مذهب الذين يقولون: إنه لا يعلمها إلا الله ، و « الواجب إطلاقها على ما أطلقه الله عليه من غير أن تُتَأوّل » ، والثاني: مذهب الذين يقولون: إن كل ما يعلم معناه ، وكان إلى معرفته سبيلٌ ، وإن احتمل أكثر من معنى - واحد ، والثالث: مذهب الذين يقولون: إنها آيات مخصوصة في القرآن دون غيرها .

بعد ذلك يمضي المؤلف في فصله الثاني المُسْهَب ، الذي قَسَمَه أبوابًا : باب مسألة الوجه ، وباب اليد ، وباب اليمين ، وباب رؤية الله بالأبصار ، وباب الاستواء ، وباب العرش ، وباب العين ، وباب النفس ، وَبيَّنَ خلاله أن المتشابه في الآيات منه ما هو لُغويٌّ ، يعتمد على ما عُرف بالوجوه والنظائر ، وذلك عندما يكون للكلمة الواحدة أكثرُ من معنًى في السِّياقات المختلفة . والمؤلف يرجع في ذلك كلّه إلى أشعار العرب ، وإلى كتب اللغويين ، ومنها كتاب « العين » للخليل بن أحمد[1] .

ثم عقد المؤلف فصلاً طويلاً ، هو الثالث لمسألة الجبر ، وجعل تحتها أحدَ عشرَ بابًا ، ينتمي تسعةٌ منها إلى مدرسة الكلام البصري في القرنين الثاني والثالث الهجريين، ويُضاف إليها مسألتان من القرن الرابع ، هما: التكليف بما لا يُطاق، والردُّ على مَن قال: إنّ الاستطاعة تكون مع الفعل .

ويعود في الفصل الرابع إلى المسألة المعتزلية القديمة ، وهي مسألة الأسماء والأحكام التي يُقالُ إنّ المعتزلة سُمُّوا بهذا الاسم لسببها ، أي لأنهم تجنَّبوا

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت ، (د.ت) .

تطرُّفَ الخوارج وتساهلَ المرجِئة ، فما اعتبروا مرتكب الكبيرة كافرًا كما قالت الخوارج ، ولا عَدّوه مؤمنًا مثل ما قالت المرجئة . وعقد المؤلف في أول فصل الأسماء والأحكام من « كتاب ركن الدين » أربعةَ أبواب : بابًا في الرَّد على التكفير الذي قال به بعض الخوارج ، وثانيًا في الرَّد على تسمية المرجئة للفاسق مؤمنًا ، وثالثًا في الرَّد على من سمّاه منافقًا ، ورابعًا حول ملاحظات في المصطلحات .

وتكلّم في الفصل الخامس عن الوعيد ، وكرّر فيه بعض ما ورد في الأسماء والأحكام ، لكنه لما قرّر بالتحديد نفي العذاب عن مرتكب الكبيرة ، قال : « إن هذا يُروى عن مقاتل » . أمَّا مَن أجاز غفران الكبائر ، ومَن قال بانقطاع العذاب عن مرتكب الكبيرة فبِشْر المَرِيسيّ (ت ٢١٠-٢٢٦هـ/ ٨٢٥-٨٤٠م) ، وعلى الذين أرادوا ردّ الوعيد بالتوبة والشفاعة .

وعقد فصلاً سادسًا في الرَّد على مَن خالف رأي المعتزلة في الإمامة ، وأكثرُ أبواب هذا الفصل في الرَّد على الشيعة في (مسألة النصّ على إمامة علي بن أبي طالب وأبنائه ، ومسألة العصمة) ، لكنه يَرُدُّ أيضًا على مَن زعموا أن أبا بكر كان منصوصًا عليه ، وهم بعض أهل الحديث ، ومن الغريب أنه لا يذكر مسألة الغَيْبة ، إلاّ أن يكون لم يفعل ذلك لأن أحدًا لم يحتجَّ بالقرآن عليها حتى أيامه ، أو أن هذا يؤيد ما ذُكر سابقًا من أنه من المعتزلة المتقدّمين .

ودافع في الفصل السابع - تحت أبواب متعددة - عن عصمة الأنبياء وتنزيههم عن المعاصي والكبائر وأفعال السوء ، ويظهر أن في عنوان الفصل خطأ فقد سمّاه : « الفصل السابع من كتاب رُكْن الدّين في الرَّد على شبهات الأنبياء عليهم السلام » . وهو يرى في النهاية أن المسألة تنحصر في أمرين: استحالة الكبيرة على الأنبياء ، والاختلاف في معنى العِصْمة ومقتضياتها ، وبعد حديث

طويل عن الأمرين يبدأ باستعراض قصص المتشابهات الواردة في العدالة ، وأقوالِ المفسّرين على الأنبياء منذ آدم حتى خاتم النّبيين، فتارةً يؤوِّلُ بما يتفق والعصمة ، وتارةً يَعُدُّ الخبر أو التأويل اختلافًا لا يصحُّ الأَخذُ به ، وهناك أيضًا هجوم على أهل الحديث ورُواة الأخبار الضَّعيفة وغير المعقولة .

وفي الفصل الثامن يدافع عن القرآن ضد الذين يقولون بالتّناقض والاختلاف في القرآن ، وضد أولئك الذين يقولون: إن في القرآن لحنًا وخطأ في اللُّغة والإعراب ، وإن فيه كذلك تكرارًا وأشياء تستحيل على الله ، كما أنه ليس فيه إجاباتٌ شافية في مسائل مهمّة .

ويعود في الفصل التاسع إلى ذكر التّفسيرات الغرائبية أو الحرفيّة للقرآن ، كالنجوم ، وتكليف الحيوانات ، والتّناسخ ، ومرور كل الناس على النار ، ومعرفة قارون للكيمياء ، وإثبات الميزان ، واللَّوْح المحفوظ ، والمعراج ، وعذاب القبر ، والصّراط ، ولا يفوته الرَّدُّ على مَن لا يقول بخَلْق القرآن .

أما في الفصل العاشر المتعلّق بأصول الفقه ، فهو ينصرف إلى مجادلة أصوليّي الفقه بإيراد آراء المعتزلة المخالفة . ومشكلته في ذلك أن القاضيَ عبدَ الجبار المعتزلي كان شافعيًّا في الفقه والأصول ، ثم إنه لا يوجد خلافٌ كبيرٌ بين المعتزلة والشّافعية في المباحث الأصوليّة في الرَّد على نُفاة القياس . وهو يبدو بذلك أقرب إلى مدرسة الشّافعية منه إلى المدرسة الحنفيّة الفقهيّة .

والطُّرَيْثيثي حريصٌ على الاستقلاليّة المعتزليّة ، ولذلك لا يتوانى في الرَّدِّ على سائر الفرق التاريخية والمعاصرة له . لكنه ليس حادًّا تجاه الخوارج والشّيعة مثل حدّتِه تجاه أهل الحديث والحنابلة والأشاعرة .

(ب) المنهج :

يتكوَّن الكتاب من مقدّمة وعشرة فصول ، اتّبع المؤلِّف فيه منهجًا خالف ما درَج عليه التأليف ، فقد قَسَم الكتاب إلى فصول ، والفصولَ إلى أبواب ، والمعهودُ أن يُقَسَّمَ الكتاب إلى أبواب تنضوي تحتها فصولٌ. وبَيَّن في المقدّمة خطّته العلمية ، والسببَ الذي دعاه إلى وضع كتابه ؛ وهو أنه وجد كثرة اختلافات الأمّة وتفرُّق مذاهب أهل القِبْلة فيها ، وما وقع من ضُروب التأويلات المتباينة ، وما كُتِبَ من فنون التفاسير المختلفة ، الأمر الذي كان سببًا في كل فساد وفتنة ، وضلال وبدعة ، وحَصَرَ أسباب ذلك في أمرَيْن :

أوّلهما : احتمال الوجوه من التفسير مع ما يتداخل من فنون التّغيير والتّحريف .

وثانيهما : ترك الأصول المعتبرة التي يتّضح فيها صحيح التأويلات من فاسدها ، وإهمال البحث في أدلّة الكتاب وحقيقة إفادتها ومحور خطابها ، وتساهُل الكثير في نقل مذاهب غيرهم عن جهل وقلّة علم ، وادعاؤهم ما ليس في كتاب الله ، وتأوُّل خطابه على غير مراده .

لهذا كانت عنايته بفُنون المتشابهات في أبواب الكلام ، وقد أفرد لكل فَنٍّ فصلاً ، غير أنه حدّد في مقدمة كتابه نهجًا لم يكن دقيقًا في اتّباعه ، فقدَّم وأخَّر ، ولم يراعِ الترتيب الذي أورده في خطبة الكتاب .

ويمكن عرض منهجه في النّقاط الآتية :

الأولى : أن يأتيَ بعنوان الفصل على وَفْق ما ورد في خطّة الكتاب وكذا ما تحته من أبواب ، اتّضح ذلك في الفصل الثاني عن الكلام في التوحيد مع تغيير طفيف في عنوان الفصل وعناوين الأبواب ، غير أنه أضاف بابًا تحت عنوان « في

ما يتعلّق به في إجازة المجيء والإتيان » ، لم يذكره في مَطْلع الفصل كما يفعل ، إذ إنه من عادته ذِكْرُ الفصل وما ينتظمه من أبواب إذا انتهى من سابقه .

والثانية : يأتي بعنوان الفصل وما تحته من أبواب ، ولكنه لا يستوفيها ، ويترك بعض تلك الأبواب دونما ذكر ، ولعلّه يذكر تلك الأبواب وما فيها من فصول بشكل إجمالي ، يمكن معه للقارئ المتفحّص الوقوفُ بعد تأمُّل على تلك الفصول ، ظهر ذلك في الفصل الأول من الكتاب ، إذ قسمه سبعةَ أبواب ، لم يتناول منها غير بابين .

والثالثة : تغيير عناوين الفصول والأبواب عما قاله سابقًا ، وزيادة عناوين جديدة شارحة للعناوين المختصرة التي سبق أن ذكرها بشكل إجماليٍّ ، وقد ظهر ذلك في الفصل الثالث (الكلام في الجبر) ، فقد قسمه أحدَ عشرَ فصلاً ، قال : « باب في أنه عَدْلٌ لا يفعل ما هو ظُلْم » ، ولكنه ذكره في ما بعد تحت عنوان : « الباب الأول : في أن الله - تعالى - عَدْلٌ لا يفعل الظُلْم » ، وفي الباب الثاني ذكره إجمالاً تحت عنوان : « باب في ما يتعلق به في الأخذ بجُرْم الغير » ، وجاء في التفصيل هكذا : « الباب الثاني في ما يتعلّق به من قال بأن في القرآن آياتٍ تدلّ على أنه جائزٌ أخذُ الغير بجريمة الغير » .

والرابعة : زيادة فصول لم يذكرها سلفًا في خطّة الفصل وما فيه من أبواب ، ومن ثَمَّ فلا يقف القارئ المتصفّح للكتاب على مثل تلك الفصول المزيدة ، وقد وضح ذلك في الفصل الثالث الذي قسمه أحدَ عشرَ فصلاً ، بعد الفصل السابع منها (في الهداية والإضلال) ذُكِرَت ثلاثة فصول لا إشارة لها سلفًا ، وهي : فصل في الخلاف : فيه اختلفت الأمّة في معنى قوله : « هداه الله » و « أضله الله » في أوجه ... ، وفصل في بيان الأصحّ من هذه الأقوال ، وفصل في ذكر الآيات التي يتعلّق بها الخَصْم في باب الإضلال والهداية .

ولا يُوازِن المؤلِّف بين الفصول والأبواب ، فربما استغرق في فصل واحد عشرات الصّفحات مثل الفصل الثالث . وقد لا يشغل الباب سوى صفحة واحدة ، كما في الباب العاشر من الفصل الثالث : « في ما يتعلّق به من تعذيب الأطفال » . والباب الحادي عشر « الاستطاعة مع الفعل » .

وكما فعل في الفصل الرابع (الباب الثالث : في ما يتعلق به مَن ذهب إلى أن الفاسق منافق) ، والباب الرابع من الفصل نفسه (في الإسلام والإيمان) ، حيث اقتصر الباب على ستّة أسطر فقط ، أي أقل من نصف صفحة مع خلاف بين ما ذكر في صفحة عنوان الفصل ، إذ قال هناك : الباب الرابع : في ما يتعلّق به في باب الأسامي من الإيمان والكفر والإسلام والنّفاق وغيرها ، وما ذكر عند الباب فقد اختصر فقال : الباب الرابع في الإسلام والإيمان .

وكذا فعل في الباب الثاني من الفصل العاشر « في البيان » ، حيث جاء الفصل أربعةَ أسطر فقط ، وفي الباب السابع من الفصل نفسه ، وكان المؤلف في آخر فصل من فصول كتابه يختصر اختصارًا ملحوظًا ، بشكل يشعر القارئ معه أنه - المؤلِّف - أُجهد إجهادًا ، ويودُّ الانتهاء من كتابه بعد طويل عَناء ، وكثير نقاش ، واحتدم عراك ، وعُمْق جدال .

والخامسة : أن يذكر في العنوان شيئًا ، ثم يأتي بمعناه عند شرحه ، كما حدث في الفصل الخامس (الكلام في الوعيد) ، فقد ذكر في الباب الثالث منه عنوانًا هو : « في ما يتعلق به من نفي التخليد » ، لكنه كان عَنْوَنَه من مقدمة الفصل الخامس بقوله : « الباب الثالث: في انقطاع العذاب ورفع التأبيد » . وكذا فعل في الباب الرابع من الفصل نفسه ، فقد ذكر في مقدّمة الفصل الخامس عنوانًا مُسْهَبًا جاء فيه : « الباب الرابع : في ما يتعلق به في باب التوبة والشفاعة وغير ذلك مما يتعلق بالوعيد » ، لكنه داخل الكتاب ذكره باختصار فقال: « باب في ما يتعلّق

في سائر الوجوه المتعلّقة بالوعيد » ، ثم زاد كلامًا تحت عنوان « فصل » ، وفصلاً آخر تحت عنوان : « فصل سؤال في باب الشفاعة » ، ثم فصلاً ثالثًا تحت عنوان « فصل » . وكلُّ ذلك لم يذكره سلفًا في مقدّمة الفصل التي يقدِّم بها عادة .

والسادسة : تقديم بعض الأبواب على بعض، وعدم الالتزام بما قرره سلفًا ، مثال ذلك الفصل السادس (باب الإمامة) : ذكر فيه خمسة أبواب ، قدّم الباب السادس على الباب الثاني ، مع مغايرة في عناوين الأبواب عما هي عليه في المقدّمة .

والسابعة : خالف منهجه فلم يضع في الفصل السابع أبوابًا على عادته ، ثم عاد ، فقسم الفصل بعد ذلك تقسيمًا داخليًّا لم يراعِ فيه دقّة العناوين بين الفصول والأبواب ، كما لم يضع في كثير منها اسمَ الباب قبل مناقشة ما فيها وعَرْض آرائه ، الأمر الذي يُوقع القارئ في كثير من الغموض والوهم ، وربما كان للمؤلِّف عذرٌ في ذلك ؛ لأن العمل ضخم والآراء والأدلة كثيرة ، وبعضها متباينٌ ومتداخلٌ ، ومع ذلك فهو محيطٌ بأصول الجدال ، ويمتلك ناصية القول .

والثامنة : تقديم فصل من فصول الكتاب عن مكانه إلى فصل سابق عليه، على الرّغم من أنه ذكره في فصل متأخّر ، غير أن الواقع خلاف ذلك ، ففي الفصل السابع (الذي كثر فيه الخَلْط والتَّقْديم والتأخير والسَّهْو) قدّم المؤلّف فصلاً من الفصل الثامن ، وأدخله في الفصل السابع ، سهوًا منه ؛ فقدّم الفصل الخاص بما قالوه في الملائكة عليهم السلام - وهو داخل أصلاً في الفصل الثامن - على الباب السادس من الفصل السابع ، فخالف فيه ما سبق أن قدَّمه في خطّة الكتاب . وكذلك فعل في الباب العاشر من الفصل التاسع ، إذ قدم الحاديَ عشرَ على العاشر (بحسب خطّته) ، فقدَّم عذاب القبر على إثبات المعراج .

وفعل مثل ذلك في الفصل التاسع (الباب الثاني والعشرين) « في تعلُّق مَنْ يجوِّز أن القبيح حَسَنٌ ، والكذب خير » ، فقدّمه على الباب الحادي والعشرين (في تجويز البَدَاء على الله تعالى) .

والتاسعة : وَضَعَ عناوينَ داخلية مخالفة تمامًا لما سبق أن ذكره في تفصيل الأبواب ؛ ففي الفصل الثامن (في الكلام في ما يطعنون به على القرآن) ذكر خمسة أبواب منها : الباب الثالث : في ما ادَّعَوْا فيه من الفساد من جهة التّكرار، ذكره بعد ذلك تحت عنوان : الباب الثالث : في ما يتعلّقون به من التّكرار في الطَّعْن على القرآن .

وكذلك ما فعله في الباب الرابع عشر من الفصل التاسع ، فقد ذكر في المقدّمة الموضوعة للفصل : الباب الرابع عشر في ما تعلّقوا به من رفع إدريس وعيسى - عليهما السلام - إلى السماء ، ثم ذكره في ما بعد بعنوان: « في ما ادَّعَوْه من رَفْع عيسى إلى السماء » دون ذكر لإدريس.

لكن يبقى أن الكتاب فريدٌ في بابه ، جديدٌ في مجاله ، أعطى فكرةً واضحة عن طبيعة النّقاش العلمي الجاد ، وخصوصًا في مسائل علم الكلام أو الفقه الأكبر ، وكَشَفَ عن عقلية واعية ومحيطة بأساليبِ الجدال .

(٤)

النسخ الخطية :

(أ) الوصف :

توجد لكتاب الطُّرَيْثيثي سبع نُسَخ :

- نُسْخة وزارة التُّراث والثقافة (سلطنة عُمان) .
- نُسْخة مكتبة السَّالمي (سلطنة عُمان) .
- نُسْخة مدينة صَعْدَة بالجمهورية اليمنية .
- نُسْخة اليمن (الثانية) .
- نُسْخة اليمن (الثالثة) .
- نُسْخة اليمن (الرابعة) .
- نُسْخة جامعة ييل .

نسخة وزارة التراث والثقافة :

تقع في مائتين وثلاثين ورقة ، وثمة ترقيمٌ آخر ورد على يمين الصفحة ينتهي بالعدد إلى أربعمائة وإحدى وسبعين صفحة ، وهو ترقيم غير صحيح ؛ لأنه يبدأ بعد صفحة (٢٠) عشرين برقم (٥٥) ، فربما وقع سقط بين ذلك !

مقاسها ١٨ × ٩,٥ سم ، أو ١٨ × ١٠سم ، أو ١٨ × ١١سم ، ومسطرتها متفاوتة ، وكل صفحة بها ثلاثة وعشرون سطرًا ، والسطر يتضمّن من ثلاثَ عشرةَ كلمة إلى أربعَ عشرةَ كلمة . وهذه النُّسْخة كُتِبَتْ بخط واضح أهْمَل الناسخ فيه الهَمْز ، والتزم نظام التَّعْقيبة .

وأعلى صفحة الغلاف يوجد رسم زخرفي ، كُتِب تحته مباشرة : « هذا كتاب رُكْن الدّين في تفسير متشابه القرآن الكريم ، من إملاء الشيخ الإمام الأجلّ العلاّمة الأوحد حجّة العرب العَدْلي ، رحمة الله عليه ورضوانه ، آمين ، وصلّى الله على سيّدنا محمد وآله وسلّم » . وأسفل هذه الصفحة يوجد رسم زخرفي مماثل لما ورد أعلاها ، غير أنه رُسِمَ مقلوبًا ، لتحقيق التَّنْسيق والتنظيم .

وصفحتها الأولى مَطْلعها : « بسم الله الرحمن الرحيم ، والحمد لله وَحْدَه ، وصلاتُه على سيّدنا محمد وآله وسلامه . فهرست ما في هذا الكتاب والأبواب ، في الفصل الأول خُطْبة الكتاب وعدد الفصول ، ثم الكلام في الإبانة عن أقسام الكلام وذِكر وجوهه ، في ذكر الوجوه التي يقع فيها الاختلاف في التأويل ... » .

قرئت النُّسْخة على أحد العلماء ، وصُحِّحت ، وعليها تعقيباتٌ واستدراكاتٌ وإضافاتٌ . وهي ناقصة ، تنقص الباب السابع من الفصل العاشر، وهو عبارة عن صفحة واحدة - أو صفحتين - تتحدّث عن الحظر والإباحة .

ومما يستحقُّ اللَّفْت إليه أنها تشترك في بدايتها ونهايتها (المبتورة) هذه مع نسخة مكتبة السالمي (التالية) ، مما قد يشير إلى أنهما منسوختان من أصل واحد ، أو أن إحداهما منسوخة عن الأخرى .

لم يُذْكَر بآخرها اسمُ ناسخ أو تاريخ نسخ ، لكن يبدو أنها دُوِّنت خلال منتصف القرن ١٣هـ/١٩م . بآخرها خاتم مكتبة وزارة التراث والثقافة ، والرقم العام ٢٥٦٧ ، والرقم الخاص ٤٢ ب تفسير.

نسخة مكتبة السالمي ببدية :

تقع هذه النُّسْخة في أربعمائة وتسع وستّين صفحة من القَطْع الصغير ، مقاسها ١٤× ٩ سم ، وهي نسخة مكتملة ، تحتوي كل صفحة على عشرين

سطرًا ، ويتضمّن كل سطر من ثلاثَ عشرةَ إلى ستَّ عشرةَ كلمة ، كُتِبَتْ بخطٍّ واضح خالٍ من الضبط ، وكُتِبَتْ عناوين الأبواب والفصول ، وبعض الألفاظ بمداد أحمر .

يبدأ التّرقيم من صفحة (٥٥) وليس من أوّلها ، وقد تعاور على نَسْخها ناسخان كما يظهر في الصفحات (من ١ - ٥٠) ، فقد كُتِبَتْ بخطٍّ كبير ، كل صفحة تشتمل على ٢٠ سطرًا ، وبعد صفحة (٥٠) يأخذ الخطّ في الدّقة ، وتشتمل كل صفحة فيها على أكثر من ٢٠ سطرًا .

أسفل صفحة الغلاف توجد عبارة : « هذا كتاب رُكْن الدّين في تفسير متشابه القرآن الكريم ، من إملاء الشيخ الإمام الأجلّ العلاّمة الأوحد حُجَّة العرب افتخار الإسلام أبي طاهر الطُّرَيْثيثي العَدْلي أي المعتزلي » ، قال في القاموس وشرحه : « وطُرَيْثيث على صيغة التصغير : قرية بنيسابور في رُسْتاقها ، قال الشارح : هكذا تُكتب ، وهي في الأصل : طرثيث ، كما قاله الأزهري . انتهى ، والله أعلم .

وبأعلى الصفحة اليمنى المقابلة لصفحة الغلاف وقفيَّة بخطّ عبد الله بن غابش النّوفلي ، أحد تلامذة نور الدين السالمي (ت ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م) ، نَصُّها : « هذا الكتاب وقف على حسب ما أوصى هاشل بن مسعود الحجري » . قرئت النُّسْخة على أحد العلماء وصُحِّحتْ ، وبهوامشها استدراكاتٌ وتعليقاتٌ .

نسخة اليمن الأولى :

تقع هذه النسخة في أربعمائة وتسع وثلاثين صفحة من القَطْع الكبير ، مقاسها ٢٣ × ١١سم ، كلّ صفحة تشتمل على ستّة وعشرين سطرًا ، وعدد كلمات كل سطر يتراوح بين ١٤ و ١٥ كلمة . كُتِبَتْ بخطٍّ واضح ، وهي نسخة تامَّة اشتملت على عشرة فصول ، تحت كل فصل جملة أبواب .

على صفحة الغِلاف كُتِب ما يؤكد نسبةَ الكتاب إلى مؤلِّفه، وعبارة : « هذا الكتاب في أصول الدين المسمَّى برُكْن الدّين ، نفَع الله به آمين » . وعلى يسار هذه الصفحة توجد تملُّكات بالشراء ، وأختام وتوثيقات ، بعضها غير واضح .

وتبدأ هذه النُّسْخة بالصفحة الثانية ، وأوّلها : « بسم الله الرحمن الرحيم ، في الفصل الأول خطبة الكتاب وعدد الفصول ، ثم الكلام في الإبانة عن أقسام الكلام وذكرِ وجوهه ، في ذكر الوجوه التي فيها يقع الاختلاف في التأويل ... » . وآخر المقدمة : « والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على سيِّدنا محمد الأمين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل » .

وبأسفل يسار هذه الصفحة تملُّك نصُّه : « مِنْ كُتُبِ العبد الفقير إلى الله - تعالى- محمد بن إسحاق ، ختم الله له بالحسنى بحَوْله وقوّته » .

وآخرها : « تَمَّ كتاب رُكْن الدّين ، والحمد لله رب العالمين حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه ، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمد المبعوثِ بأقوم الدين وصافيه ، وعلى آله الطّيبين الطّاهرين ، ولا حَوْلَ ولا قوَّةَ إلا بالله العلي العظيم ، بعناية مولانا السيد التقيّ هو المجد المرضيّ عماد الدين يحيى ، حفظه الله حفظًا عاصمًا عن الشرور ، ووقاه كل الغُدور ... الدعاء من إخوانه جزاهم الله عني خير الجزاء ، من شهر ربيع الأول عام ١١٠١هـ . وأسفلُها تملُّك بالشراء .

وهذه النُّسْخة خَلَت من الترقيم ، وقد استخدم الناسخ في نهاية الباب أو الفصل علامةً تشبه نهاياتِ الأرباع في القرآن الكريم ، وهو لونٌ من ألوان الترقيم وُجد قبل اختراع الأرقام ، ليُعْرف به تسلسل الصفحات وترتيبها . وأوّل كل باب يَكْتُب الناسخ - بخط كبير مفرَّغ ، وبين سطرين واسعين - اسمَ الباب وعنوانه .

عليها قراءات لأكثر من عالم ، كما يبدو من التَّعليقات المصحَّحة بخطوط مختلفة بهوامشها . (تراجع صفحات ١٤٧ ، ٢٠٧ ، ٢٧٢-٢٧٣) من المخطوط .

وبهوامشها زياداتٌ تضمنت أدلّة شرعية من القرآن الكريم والسُّنة المطهَّرة على صواب ما يذهب إليه المؤلِّف الطُّرَيْثيثي ، كما ورد في (ص٢٧٢-٢٧٣) من المخطوط .

التزم الناسخ في كتابة الشعر الرسم الإملائي الحديث ، ووضع بين الشَّطْرين فاصلة بلون أسود داكن ، وكذا في نهاية الشَّطْر الثاني (تراجع على سبيل المثال ص ٤٥) ، وأبرزَ بعضَ العبارات بقلم سميك ، نحو : « وقال الشاعر » ، أو « وخامسها » ، أو « الباب الأول » ، أو « روى مسلمة » ، أو « ومن ذلك قوله تعالى » ، أو « والجواب » .

نسخة اليمن الثانية :

نسخة ضمن مكتبة محمد عبد العظيم الحوثي ، كُتِبَتْ سنة ٦٧٥ هـ ، ناقصة ، الموجود منها الجزء الثاني فقط ، يبدأ من الفصل الخامس ، ويستغرق ثلاثمائة وثلاث صفحات ، مقاس صفحتها ١٥ × ٩ سم ، وكل صفحة تشتمل على عشرين سطرًا ، ويشتمل السطر على ١٤-١٦ كلمة .

لا يخلو الخط الذي كُتبت به هذه النسخة من ضبط ، وقد أسقط الناسخ الهمزاتِ على عادة النُّسَّاخ .

على الغلاف كُتِب : الجزء الثاني من كتاب « متشابه القرآن » ، ثم طَمْسٌ ، ثم عبارة : « من إملاء الشيخ الإمام الأجلّ رُكْن الدّين أبي طاهر الطُّرَيْثيثي ، أجزل الله ثوابه » ، وجاء في نهاية الجزء : « تمت النسخة بحمد الله - سبحانه -

ومَنِّه ، وصلواته على رسوله سيِّدنا محمد وآله وسلامه » . ولم يذكر الناسخ اسمه ، ولا مكان النسخ ، ولا مَن طلب إليه نسخ هذا الجزء .

نسخة اليمن الثالثة :

تحتفظُ بها مكتبة الجامع الكبير بصنعاء[1]، وتقع في مائتين وأربع وعشرين ورقة، ومقاسها ٢٨ × ٢٠ سم، ومسطرتها تسعة وعشرون سطرًا. كُتبت بخط نسخ واضح حسَن، واستُخدم فيها نظام التعقيبة، ومُيِّزت عنواناتها بالمداد الأحمر الدَّاكن، والخط الكبير السَّميك . والنُّسخة مراجعة ، وعليها تصحيحات وإضافات قليلة في الحواشي.

جاء على طُرَّة النُّسخة: « كتاب متشابه القرآن من إملاء الشيخ الإمام الأجل أبي طاهر الطُّرَيْثيثي العَدْلي ﷺ ... » . وعليها تقييد يُشير إلى أن النُّسخة كانت بخزانة القاضي محمد بن علي بن قيس، وعليها -كذلك- وقفيَّة من أمير المؤمنين المتوكل على الله، وقفها على الخزانة الثانية التي بمؤخَّر الجامع الكبير، بتاريخ شعبان سنة ١٣٣٩هـ

أول الكتاب -بعد فهرس أبواب الكتاب وفصوله-: « بسم الله ... ربِّ يسر وأعن يا كريم، الحمد لله الواحد الأحد العدل ... هذه النسخة مكتملة من الباب الأول إلى الباب السابع في الحظر والإباحة » . وآخره قوله : « تم كتاب ركن والحمد لله رب العالمين والصَّلاة على رسوله سيد المرسلين وعلى آله الطاهرين وصحبه الراشدين وسلِّم عليه وعليهم أجمعين، وحسبنا الله وكفى، ونعم الوكيل، فرغ على يد أفقر عباد الله وأحوجهم إلى ما لديه ضحى يوم الجمعة

(١) راجع: فهرس مخطوطات مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، إعداد أحمد الرقيحي، عبد الله الحبشي، علي الآنسي، اليمن: وزارة الأوقاف والإرشاد، ١٩٨٤: ص ٢٠٣-٢٠٤.

المبارك سادس شهر ربيع الآخر سنة ١٠٨٩هـ تسع وثمانين وألف من الهجرة النبوية صلوات الله على صاحبها، وذلك بعناية سيدنا القاضي العلامة بدر الدين محمد بن علي بن قيس ، حفظه الله تعالى » .

نسخة اليمن الرابعة :

نسخة مبتورة تحتفظ بها مكتبة الجامع الكبير بصنعاء[1]، وتقع في مائتين وتسع وثلاثين ورقة ، ومقاسها ٢٠× ١٥ سم ، ومتوسط مسطرتها ١٩ سطرًا ، وقد كُتبت بخط النَّسخ، دون إشارة إلى النَّاسخ أو تاريخ النَّسخ.

جاء على الطُرَّة: « هذا الكتاب الأول من كتاب متشابه القرآن للطُّرَيْثيثي »، وعليها قيد وقف بأمر أمير المؤمنين الإمام المتوكل على خزانة جامع صنعاء، بتاريخ صفر سنة ١٣٤٤هـ . وبالورقة الثالثة - عقب فهرس أبواب الكتاب وفصوله - جاء ما يُفيد أنها نُسخت لخزانة القاضي نظام الدين علي بن سلطان الطائي، وفيها تملُّكات غير واضحة.

أول الكتاب: « بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده الحمد لله الواحد العدل ... » ، وآخر الموجود منها قوله: « ومخرجها من العدم إلى الوجود وإذا كان كذلك فكيف يزين للغير عمل نفسه » .

نسخة جامعة ييل :

تقع في مائة وأربع وتسعين ورقة ، ومقاسها ٣٠ × ١٥سم ، ومسطرتها ٢٩ سطرًا، وقد كُتبت بخط النَّسخ، وبها زخارفُ مزيَّنة، وكُتبت عنواناتها والمداخل الهامة فيها بخط مميَّز، واستُخدم نظام التعقيبة.

---

(١) راجع: السابق.

والنُّسخة ناقصة الأول (الباب الأول إلى الثالث من الفصل الأول)، وتبدأ بقوله: « بسم الله الرحمن الرحيم يحتج على صحيح مذهبه وتفسيره من طريقة اللغة وبأشعار العرب ، وأنه لا يعدل إلى غيره ما وجد سبيلاً إلى ذلك ... الباب الرابع في كيفية الوقوع ... » .

وآخر النُّسخة: « تم الكتاب المبارك بحمد الله ومنه وكرمه ٦ شهر جمادى الآخر (كذا) سنة ١٠٨٨هـ والحمد لله ربِّ العالمين، بخط أفقر عباد الله وأحوجهم إلى مغفرته العبد الفقير السيد أحمد بن الحسين بن محمد بن شرف الدين عفا الله عنه وغفر له » .

(ب) بعض الملاحظات :

يظهر لنا أن هذه النُّسَخ متكاملة ، ولذلك فلا يستطيع المحقِّق أن يَعُدَّ أحدها أصلاً أو أمًّا يعتمد عليها . ويبدو أنَّ الكتاب بحسب نسخة اليمن الثانية ينقسم إلى جزأين ، الجزء الأول من بداية الكتاب حتى نهاية الفصل الرابع ، والجزء الثاني من الفصل الخامس حتى نهاية الكتاب في الفصل العاشر ، لكن الكتاب تمَّ ضَمُّ جُزْأَيْه في وقت لاحقٍ ليصبحا في مجلدٍ واحدٍ ، ولم نعرف بشكل محدّد متى تمَّ جمع الجزأين معًا ، لكنَّ هذا الدَّمج واضحٌ من النُّسَخ الأخرى .

أما النُّسَخ العُمانيّة فيبدو أنها انْتُسِخت من مخطوطة واحدة جُلِبت من اليَمَن، وذلك أنَّ كلتيهما تتوقَّفان عند المقطع الأخير من الكتاب ، وكأن بآخرها بَتْرًا ، وذلك لأن النُّسْخة التي انْتُسِخت منها هذه النُّسَخ بها بَتْرٌ من آخرها كذلك . هذا احتمال ، والاحتمال الآخر أن إحدى النسختين منقولة من الأخرى .

وأقدم الإشارات إلى كتاب أبي طاهر الطُّرَيْحِيثي نجدها في المؤلّفات العُمانيّة متناثرة ، ففي كتاب قاموس الشريعة لجميّل بن خميس السعدي (ت. قبل سنة

١٢٨١هـ/١٨٦٣م) ، نجد في الأجزاء (١-٧) منه تلك الإشارات إلى كتاب الطُّرَيْثيثي ، لكن المصنَّف نفسه يظهر أنه لم يكن متداولاً بشكل واسع ، لا في الكتابات الزَّيْديّة ولا في الإباضيَّة ، إلا في المصنَّفات المتأخّرة .

وبحسب أقدم النُّسَخ (نسخة صعدة) يبدو أنه من المصنَّفات المعتزلية التي أُحْضِرَتْ إلى اليَمَن من طَبَرِسْتان خلال زمن المتوكّل بالله أحمد بن سليمان (حَكَم بين سنتي ٥٣٢-٥٦٦هـ/١١٣٧-١١٧٠م) ، والمنصور بالله عبد الله بن حمزة (حَكَم بين سنتين ٥٨٣-٦١٤هـ/ ١١٨٧-١٢١٧م) ، وتم الاحتفاظ بها في اليمن طوال تلك القرون ، ولكن من الواضح أنه كان يتم تجديد نَسْخِهِ من حين لآخر[1] ، ونعتقد أن تطوُّر نُسَخ الكتاب كان على الشكل الآتي :

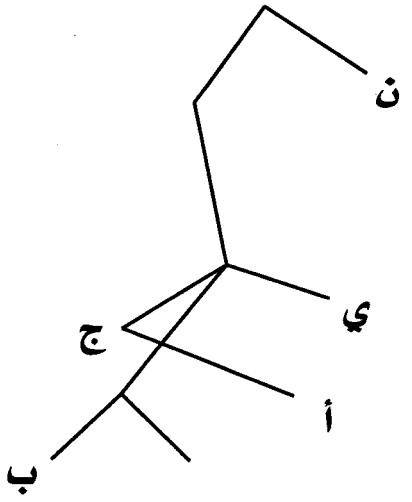

(١) انظر :

W. Madelung, Arabic Texts Concerning the History of the Zaydī Imāms of Tabristān, Daylamān and Gilān. (edited), Beirut and Wiesbaden, 1987.

هذا كتاب ركن الدين في تفسير متشابه القرآن الكريم
من املاء الشيخ الامام الأجل العلامة الاوحد حجة العرب
وفخار الاسلام ابي طاهر الطُّرَيْثِيثي العدلي المعتزلي
قال في القاموس وشرحه وطريثيث على صيغة التصغير بنيسابور
في رستاق فاق السنارح هكذا تكتب وهي في الاصل طرثيث كما قاله
الازهري انتهى والله اعلم

طرة غلاف نسخة مكتبة السالمي ببدية

كتاب منشأ القرآن من ملأ الشيخ
الإمام العلامة أبي طاهر الطرابلسي الغدامسي
رضي الله عنه والحمد لله رب العالمين
ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

طرة نسخة مكتبة الجامع الكبير بصنعاء

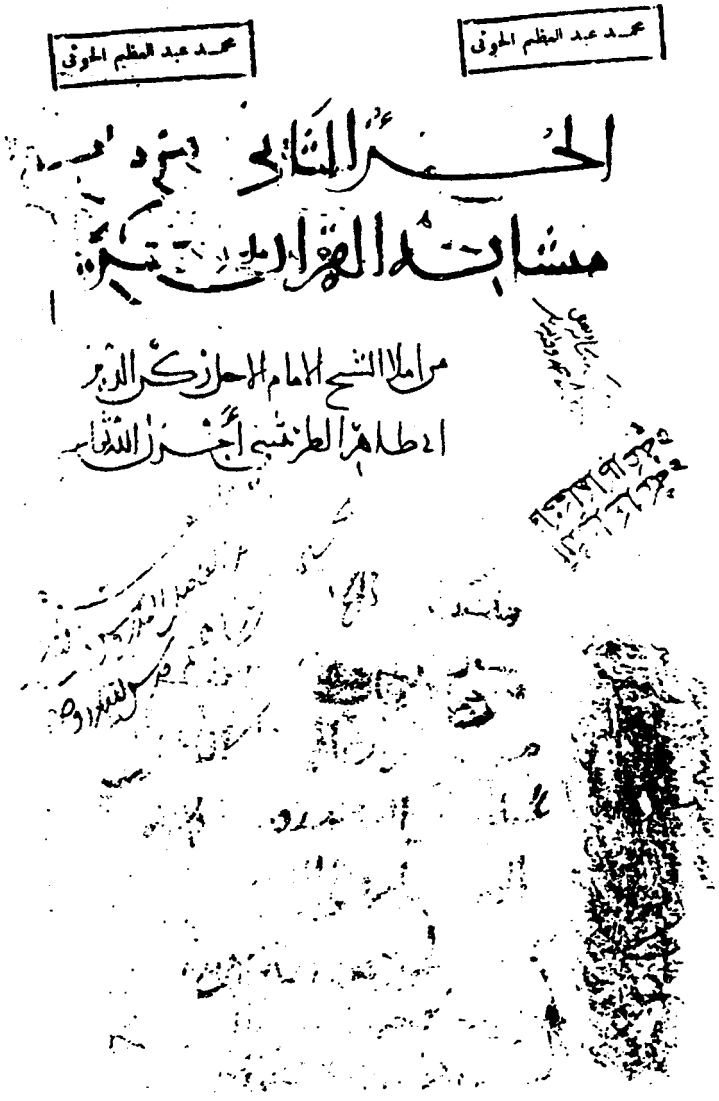

طرة نسخة مكتبة محمد عبد العظيم الحوثي (اليمن)

بسم الله الرحمن الرحيم ٥ الحمد لله وحده وصلوته
على سيدنا محمد وآله ٥ فهرست ما في هذا الكتاب من الأبواب في الفصل
الأول خطبة الكتاب وعدد الفصول ثم الكلام في الإبانة عن أقسام الكلام وذكر
وجوهه في ذكر الوجوه التي منها يقع الاختلاف في التأويل ٥ ذكر التأويلات
المستكرهة الأصول التي تجب أحكامها للتوصل بها إلى معرفة خطاب الله تعالى
وكيفية الوقوف على معاني الكلام ما يدل عليه القرآن وما لا يدل وما يعلم
من جهته وما لا يعلم ٥ ذكر الأصول التي بها يتبين الصحيح من السقيم من التأويلات
والمعاني التي يحتملها اللفظ في ذكر المتشابه وحقيقته ٥ في الفصل الثاني
التوحيد وما يتصل به فيما يتعلق به من الآيات وكونه جسما فيما يتعلق
به من الجوارح وإثباتها في الصفات فيما يتعلق به من إثبات الرؤية له فيما
يتعلق به من إثبات الكلام له فيما يتعلق به في إجازة المحو والإثبات في الفصل
الثالث الكلام في الجبر وتفصيله في أنه عدل لا يظلم فيما يتعلق به من الآيات
في الأخذ بجرم الغير في أنه لا يكلف عباده ما لا يطيقون فيما يتعلق به من
القول بخلق المخلوق فيما يتعلق به في القضاء والقدر ومعانيهما فيما يتعلق به في
إثبات المشيئة والإرادة فيما يتعلق به في الهداية والإضلال في الآيات التي يتعلق
بها الخصم في باب الهداية والإضلال فيما يتعلقون به في الحمل على نواهيه والمنع
في معاصيه فيما يتعلق به في المنع مما أمر به مثل قوله ختم الله على قلوبهم وأشباه
ذلك فيما يتعلق به في تعذيب الأطفال فيما يتعلق به في حق الاستطاعة مع
الفعل في الفصل الرابع في الكلام في الأسماء والأحكام تفصيله الأولى الجوارح
عما يتعلق به الجوارح من الآيات في تكفير الفاسق فيما تعلق به المرجئة من

في الآيات ع
في الهداية والإضلال

نسخة

اللوحة الأولى من نسخة وزارة التراث والثقافة العمانية

(٥)

الدراسة اللغوية :

جاءت عباراتُ المؤلّف رصينة ، وأسلوبه دقيقًا واضحًا ، لا الْتواء فيه ولا غموض ، وانتهج فيه سمات الأسلوب العلمي ، وهو ما يدل على اقتداره في مجاراة الخصم ، حتى يصل إلى غايته مَشْفوعةً بالأدلّة ، وقائمةً على أصول ثابتة من البراهين ، غير أن ثمة ملحوظاتٍ على ما ورد في النّص ، وهي استدراكات لغوية وقعت سهوًا ، وربما تكون من عمل النُّسَّاخ ، يمكن إجمالُها في النّقاط الآتية :

أولاً - التحريف والتصحيف :

وقع في نُسَخ الكتاب شيء غير قليل من التحريف والتصحيف وتغيير بنية الكلمة إلى حدّ الذّهاب بمعناها وغموض مبناها .

من ذلك قوله : « كثرة اختلافات الأمة وتفرق مذاهب أهل القِبْلة ». جاء « تفنن » بدل « تفرق » .

ومنه قوله : « ثم من أعظم آفاتها سهولة نقل المعتقد لمذهبٍ غيرِ مذهبه بها » . جاء « إفادتها » بدل « آفاتها » .

ومنه قوله : « ... وإفساد ما دان به أولو الحق عليهم بضروب المذاهب التي ابتدعوها » . جاء « أبدعوها » بدل « ابتدعوها » .

ومنه قوله : « على أن ذلك يؤدي إلى مناقضة القرآن وإيجاب البيّنة ، والعقلُ يفسده على ما بيّنّا ؛ لأنه يبقي الوجه ويوجب التكثير » . جاء « ينفي » بدل « يبقي » .

ومنه قوله : « ... ليتبيّن أن غرَض واضعي تلك المذاهب المستخرجة بالتأويلات ... » . جاء « ذلك » بدل « تلك » .

ومنه قوله : « وأفرد في كل نوع فصلاً » . جاء « أورد » بدل « أفرد » .

ومنه قوله : « وإذا كان كذلك سقط تعلُّقهم لما انقسم هذا الانقسام » . جاء « الأقسام » بدل « الانقسام » .

ومنه قوله : « ولا يقع له العلم بشيء من طريق الاكتساب » . جاء « ينفع » بدل « يقع » .

ومنه قوله : « وأما معناها فإنه - تعالى - لما قدَّم أنهم اتّبعوا المؤمنيّة » . جاء « استغووا » بدل « اتبعوا » ، ولا معنى له .

ومنه قوله : « ... وتشعّبها على مضيّ الدّهور والأعوام فلا سبيل إلى تحديدها ولا تحويل لتعديدها » . جاء « تجديدها » - بالجيم المعجمة - بدل « تحديدها » .

ثانيًا - الأخطاء النحوية :

وقفْتُ على أخطاء نحوية كثيرة ، ناتجة عن عدم إدراك موقع الكلمة الإعرابي ووظيفة عمل الأداة ، من مثل رفع خبر كان ، أو نصب اسمها ، أو أخطاء ناتجة عن عدم وعي النُّساخ بقضايا باب العدد على اختلافها ، أو أخطاء تتعلّق بتعريف لَفْظي « بعض وكل » ، أو عدم ورود الفاء في جواب « أما » من غير قول محذوف ، وغير ذلك . وأذكر هنا شيئًا من تلك الأخطاء على سبيل المثال :

- من ذلك قوله : « فأما قول من ذهب إلى أنها من المتشابه الذي لا يعلم » . وضع بدل « الذي » (التي) .

- ومنه قوله : « ويقال له : لِمَ تكلمت على هذه الآية بأنها من المتشابه ؟ » وضع بدل « لم » (لما) ، وهو خطأ واضح ؛ لأن « ما » الاستفهامية تحذف ألِفُها وجوبًا إذا تقدّم عليها حرف جرٍّ ، على نحو : ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [النبأ ١]، ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [الحجر ٥٤] ، ﴿ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ [التوبة ٤٣] ... وهكذا .

- ومنه قوله : « فإن قيل : لأن هذا مجازًا ... » بنصب « مجاز » ، وصوابه « مجازٌ » ؛ لأنه خبر « أن » ، وكثيرًا ما يقع النّاسخ أو المؤلّف في ذلك وَهْمًا منه أنها اسم « أن » مؤخر .

- ومن ذلك قوله : « وبعد ، فلا يجوز أن يُعْدَل بالكلام عن ظاهره إلا ببينة ظاهرة » ، ورد : « وبعد ، لا » بإسقاط الفاء التي يجب أن تقع في جواب الشرط وجوبًا .

- ومن ذلك قوله : « ولا يجوز أن يكون المراد به الروح ؛ لأن ذلك يوجب أن يكون له روحًا والأمة على خلافه »، صوابه : « أن يكون له روحٌ » بالرفع ؛ لأنه اسم « كان » مؤخر ، ولعلّ المؤلّف أو النّاسخ ذهب إلى كونه خبرًا بسبب وقوع كلمةٍ قبله كأنها الاسم . وليس بصحيح فإن الخبر تقدَّم هنا وجوبًا ؛ لأن الاسم نكرة غير مخصَّصة بوصف أو إضافة ، وهذا خطأ متكرّر كثيرًا ، وهو من الأخطاء اللُّغوية الشائعة في كتابات العلماء والباحثين ، أو لعلّه من جهل النُّساخ .

- ومن ذلك قوله : « فالنفس في اللغة تقع على معانٍ شتى » ، الذي في جميع النُّسَخ : « معاني » بإثبات الياء ، وليس بصحيح ، لأنه اسمٌ منقوص مجموع في حالة جرٍّ ، والقاعدة أنه يلزم في كل منقوص مرفوع أو مجرور مفرد أو مجموع - أن تحذف ياؤه ، ويُستعاضَ عنها بالتنوين على نحو قوله تعالى : ﴿ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ [الأعراف ٤١] ، ونحو : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [الرحمن ٢٦] ، ونحو : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ ﴾ [الحاقة ٧] .

- ومنه قوله : « وأنه يتجزّأ ويتبعّض ؛ لأن اليدين اثنان ، والاثنان ليس بواحد » . الذي في جميع النُّسَخ : « لأن اليدان اثنين » ، على عكس عمل « أنّ » ، والمعروف أنَّ « أنَّ » تنصب الاسم وترفع الخبر ، والمثنَّى والملحق به يرفعان بالألف ويُنْصبان ويُجَرَّان بالياء ، غير أن الناسخ - أو المؤلّف - عكس هذا العمل فوقع الخطأ كما ترى .

- ومنه قوله : « على أنه - تعالى - يُمْدَح بكونهما مبسوطتين » : وقع في إحدى النُّسَخ مكان « مبسوطتين » (مبسوطتان) ، والصَّواب رَسْمها بالياء ؛ لأنها خَبَرُ الكَوْن وهو منصوب ، والمثنَّى يُنْصَبُ بالياء .

- ومنه قوله : « أحدها الجارحة المركّبة في الوجه التي بها يبصر المدرَكات »: جاء مكان « التي » (الذي) ، ظنًّا منه أنها صفة عائدة إلى الوجه ، وليس كذلك ، فهي صفة مرتدّة إلى الجارحة ، فيجب تأنيثها .

وقد يقع الخطأ في البِنْية ، أي في الصَّرْف ، وذلك نحو ما ورد في جميع النُّسَخ من قوله: « أحدها إحدى الجارحتَيْن المسمّاتان اليمين والشمال » : صوابه المسمَّاتين .

- ومنه قوله : « وقال الموحدون : معناه مالِك المُلْك مُسْتَوْلٍ عليه منفردٌ بالقهر له ... » ، جاء في النُّسَخ : « مستولي » بإثبات الياء رغم أن الكلمة نكرة في حالة رفع ، والقاعدة حذف « يائها » نحو : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [الرحمن ٢٦] ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

وهذا أمر دقيق يخفى على القارئ المتعجّل ، ويتطلب مزيدًا من العناية والوقوف بعين فاحصة عند كل كلمة وردت في التركيب ، والتدقيق في صحّتها وسلامتها اللُّغوية .

ثالثًا - السهو :

ثمة كلمات كثيرة وقع في رسمها سَهْوٌ وخطأ أفسد المعنى وأبْهَمه :

- من ذلك قوله : « ... فتارة يضاف الفعل إلى الفاعل ، وتارة إلى المفعول ، وتارة إلى الآلة ، وتارة إلى غير ذلك » ، والسهو الحاصل في كلمة « الآلة » ، فقد رسمها « الإله » فوقع في خطأٍ فادحٍ .

- ومنه قوله : « فإن كان واحد فتكون النفس تأكيدًا - على ما سنبيّنه - وإن كان غيره منهما نفسان ، وفي ذلك إبطال التوحيد » . رسم كلمة « نفسان » سهوًا : « نفسا » وأسقط النون ، فسقط بسقوطها المعنى ، وفسد ما يناقشه المؤلّف .

* * *